

أساليب وبرامج الحد من الفقر من منظور الاسرة الجزائرية

دراسة ميدانية بولاية تبسة

Poverty Réduction Techniques and Programs from the Algerian family
Perspective A Field study in the Province of Tébessa

د. إيناس بوسحلة ، أستاذة محاضرة ب

جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2019/12/30 ؛ تاريخ المراجعة : 2020/03/01 ؛ تاريخ القبول : 2020/03/31

المخلص :

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أسباب تفشي ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري، على اعتبار أن هذه الظاهرة تعد من أهم المشكلات الاجتماعية التي تؤرق كل الدول، سواء كانت متقدمة أو متخلفة، كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى محاولة التعرف على الأساليب التي تتبعها الدولة الجزائرية ومدى فعاليتها للحد من إنتشار هذه الظاهرة، خاصة وأن انتشارها مرتبط بانتشار الجرائم الاجتماعية كالسرقة والرشوة والتزوير والقتل... الخ.

لإجراء هذه الدراسة تم استخدام منهج البحث الميداني، حيث اعتمدنا على المقابلة كأداة لجمع البيانات، أجريت مع عينة قصدية من الاسر بمدينة تبسة قدر عددها ب 20 أسرة تحمل خصائص الظاهرة المدروسة، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- 1- عدم تشجيع القطاع الخاص في دعم برامج مكافحة الفقر على المستويين المحلي والوطني، وذلك قد يكون من خلال نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية.
- 2- هيمنة التنظيم البيروقراطي على مختلف المؤسسات، مما ينعكس سلبا على تشجيع المبادرات الاستثمارية وخلق كل المشاريع المقترحة لمحاربة الفقر.
- 3- غياب الشفافية في سياسات السكن الممنهجة، والتي قد تكون أكثر وعيا وانفتاحا على مختلف الشرائح الاجتماعية.
- 4- يرجع إخفاق البرامج والاستراتيجيات لإتاحة الشغل وتوفير السكن والمساعدة لعديمي الدخل أيضا إلى عاملين هما: أولا التسيير اللاعقلاني للبرامج وذلك من خلال متابعة الدولة للإمدادات والمساعدات ما أدى إلى عدم وصولها إلى مستحقيها، وثانيا ضخامة الحاجات.
- 5- الاستراتيجيات التي تبنتها الدولة الجزائرية لم تكن فعالة، لأنها كانت برامج غير واضحة ونتائجها كانت مؤقتة نظرا لأنها لم ترتبط بهدف الحد من ظاهرة الفقر في سياق التنمية الشاملة، بل كانت سياسات ترقيعه بالدرجة الأولى.

الكلمات المفتاحية: الفقر –التنمية المستدامة -الاستراتيجية .

Abstract:

This study aimed to spotlight the reasons for the widespread poverty phenomenon in The Algerian society, given that this phenomenon is one of the most serious social problems that concern all countries, whether advanced or underdeveloped, and this study also aims to try to identify the methods followed by the Algerian state and how effective it is to limit the spread of this phenomenon, especially since its spread is linked to the spread of social crimes such as theft, bribery, forgery, murder ... etc.

To conduct this study, the field research method was used, where we relied on the interview as a tool for data collection, conducted with an intentional sample of families in the city of Tébessa with a number of 20 families carrying the characteristics of the studied phenomenon; the study reached a set of results that we summarize in the following:

- 1- The domination of the bureaucratic organization on the various institutions, which negatively affects the promotion of investment initiatives and suffocating all the proposed projects to fight poverty.
- 2- Failure to encourage the private sector to support anti-poverty programs at the local and national levels, and this may be brought through spreading a social responsibility culture.

- 3- Lack of transparency in housing adopted policies, which may be more aware and open to the various social strata.
- 4- The failure of programs and strategies to provide employment, housing and also assistance to the No-Income is due to two factors: Firstly, the irrational management of programs through the state's follow-up of supplies and aid, which led to the lack of access to those who deserve them, and secondly the needs enormity.
- 5- The strategies adopted by the Algerian state were not effective, because they were unclear programs and their results were temporary, as they were not related to the goal of reducing poverty in the context of comprehensive development, but rather were patchy policies in the first place

Key words: poverty - sustainable development - strategy

I - تمهيد :

الفقر ظاهرة قديمة امتدت عبر الأزمنة إلى وقتنا الراهن، غير أن الأشكال التي تتخذها حاليا باتت تتزايد، حيث شهد مفهوم الفقر تطورا مع مرور الزمن، فبعد أن كان مرتبط بتدني مستويات الدخل لدى فئة الفقراء، تشعب وأصبح ينظر إليه اليوم كمفهوم متعدد الأبعاد ينشأ بفعل السياسات المتبعة، والموقع الجغرافي والخصوصيات المجتمعية، تساهم عدة عوامل وأسباب في تفشي هذه الظاهرة منها ما هو اقتصادي كندرة الموارد والثروات والموقع الجغرافي، سياسي كنظام الحكم المستبد وانعدام المسألة ، ومنها ما هو اجتماعي كتفشي الجهل والأمية وتدهور الظروف الصحية والمشاركة السياسية، وينشأ عن الفقر مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

بالنسبة للجزائر فرضت مشكلة الفقر نفسها بشكل كبير عند مرحلة التحول، ورغم تحسن الوضعية المالية للدولة الجزائرية نتيجة الارتفاعات المتواترة في أسعار البترول، إلا أن هذا التحسن لم يمس فئات عديدة في المجتمع، وهو ما عمق من حدة الفوارق الاجتماعية، وبقيت الزيادات الطفيفة المسجلة في كتلة الأجور بعيدة عن الوفاء باحتياجات المواطن الجزائري البسيط، الذي ما فتئ يستيقظ على وقع الزيادات الكبيرة في أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية، كما تفشت الأمراض المعدية، وانتشرت بشكل كبير في الأوساط الشعبية خاصة وباء التيفوئيد، ومرض حمى المستنقعات و أصبحت الفئات الوسطى في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية والاجتماع، وارتفعت نسبة البطالة والفقر. ومع حلول الالفية الثالثة تبنت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2000، الذي تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005، وبعده البرنامج الخماسي 2014/2010 من أجل دعم النمو الاقتصادي والتنمية ومن ثم الحد من مشكلة الفقر ، مما فتح المجال للتساؤل حول مدى فعالية هذه البرامج في التخفيف من حدة انتشار الفقر .

1.I - إشكالية الدراسة : يعبر الفقر مشكلة قديمة قدم الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية، ولعلنا لا نبالغ في القول إن ادعينا أنها - أي مشكلة الفقر - كانت ومازالت من أكبر المشكلات التي تواجه الحكومات، ومن أعقد الظواهر التي تواجه علماء الاجتماع المتقدمين والمتأخرين، وعلى الرغم من تفاوت المدارس الفكرية في مقاربة هذه المشكلة ودرجة نجاح الحكومات في تقليصها أو القضاء عليها، فإنه لا يمكن إنكار وجود نوع من التوافق بين المنظرين على أن الحل يكمن في التنمية المستدامة ، بمعنى أن حل مشكلة الفقر يعتمد ويتمحور حول إيجاد المزيد من الاستراتيجيات التي تحد من انتشار هذه الظاهرة .

والجزائر كأى دولة مستقلة تسعى الي التنمية المستدامة، ورغم الطفرة المالية التي عاشتها منذ العقد الماضي من القرن الحالي، بسبب ارتفاع أسعار البترول وما صاحبه من إرتفاع احتياطي الصرف، إلا أن معدلات التنمية فيها لم تعرف أي تغيير نوعي، فلا تزال مؤشرات الفقر، البطالة، والتضخم في ارتفاع مستمر، رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة الجزائرية للتقليل من هذه الظواهر التي انعكست سلبا على النسيج الاجتماعي في الجزائر، والمتتبع لحال الجزائر في السنوات الأخيرة، يمكن له أن يرى بوضوح الآثار السلبية لظاهرة الفقر من جريمة منظمة، عمالة الأطفال، انتشار الأمراض المزمنة ، دون ان ننسى الإشارة إلى آثارها على الجانب الاقتصادي وحتى الثقافي..، كما ان مظاهر الفقر في

المجتمع الجزائري عرفت تحولا كبيرا، فلم يعد الفقر يمس الفئات المحرومة فقط، بل حتى الفئات المتوسطة انزلت إلى هوة الفقر، و أصبحت مهددة به، و إذا كان الفقر في فترات زمنية معينة يميز سكان المناطق الريفية، فإنه أصبح اليوم منتشر حتى في المدن و المناطق الحضرية، فقد بينت الملاحظات اليومية ان الظروف التعليمية و الصحية تسير من السيء إلى الاسوء ،فقد عادت إلى الواجهة أمراض كان قد تم القضاء عليها، كما تم تسجيل ارتفاع في معدل البطالة ، وانخفاض في معدل التغذية ...الخ

نتيجة لهذه المؤشرات قامت الجزائر بوضع استراتيجيات للحد من توسع ظاهرة الفقر المنتشر في المجتمع، هذه الإجراءات تمثلت في نظام الحماية أو الضمان الاجتماعيين أو الإجراءات الفلاحية أو السكنية أو الخاصة بالتكوين المهني، إلا أن الملاحظات الامبريقية أيضا بينت ان هذه الإجراءات قد تحقق أهدافها الجزئية في مواجهة الفقر على المدى المتوسط، أما القضاء عليه على المدى البعيد فلن يتم ،الامر الذي يدفعنا الى التساؤل حول مدى فعالية هذه الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة الجزائرية للحد او التقليل من انتشار ظاهرة الفقر .

بناء على ما تقدم ستحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الاستراتيجيات التي وضعتها الدولة الجزائرية من أجل الحد أو التقليل من انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري، ومدى فعالية هذه الاستراتيجيات من وجهة نظر الاسر وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1-ماهي أسباب نقشي ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري؟
- 2-ماهي الأساليب المتبعة من طرف الدولة الجزائرية للحد من انتشار ظاهرة الفقر؟
- 3-ما مدى فعالية الأساليب التي اتبعتها الدولة الجزائر للحد من ظاهرة الفقر؟

2.I- أهمية الدراسة

1- تتبثق أهمية هذه الدراسة من كونها دراسة تتناول ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري من الناحية الميدانية ، فالفقر كظاهرة اجتماعية له آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة، فهو عامل سلبي يؤدي إلى انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الافراد و اخلاقهم ،وبالتالي ظهور سلوكات جديدة تخالف القيم والعادات والتقاليد المعمول بها في المجتمع الجزائري ، فالفقير غير المتعفف قد يجيز لنفسه كل الأمور من اجل الحصول على لقمة العيش ، إضافة الي أن إرتفاع أعباء الدراسة على الاب الفقير قد تدفعه الي التخلي عن مسؤوليته تجاه تعليم اطفاله، الامر الذي يؤدي إلى انتشار الجريمة والامية و عمالة الأطفال، صف إلى ذلك التدهور الصحي ..

2- تكمن أهميتها أيضا في السعي إلى إيجاد إستراتيجية فعالة لمكافحة الفقر وتحقيق الرخاء والتكافل الاجتماعي.

3- ابراز ظاهرة الفقر باعتبارها مشكلة تواجه مسار التنمية المستدامة في الجزائر.

4- تقييم الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة الجزائرية في الحد من انتشار الفقر وأثرها على التنمية المستدامة.

3.I-اهداف الدراسة: يمكن إجمال أهداف الدراسة الحالية في جملة من النقاط نوجزها في ما يلي :

- 1-الكشف عن أسباب نقشي ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري.
- 2-التعرف على الأساليب المتبعة من طرف الدولة الجزائرية للحد من انتشار ظاهرة الفقر.
- 3-تسليط الضوء على عن مدى فعالية الأساليب التي اتبعتها الدولة الجزائر للحد من ظاهرة الفقر من وجهة نظر الاسر.

4.I- مفاهيم الدراسة

1-الفقر : الفقر مثله مثل باقي المفاهيم في العلوم الاجتماعية التي تتميز بحملها مضامين ودلالات فلسفية ومعرفية ترتبط بالفرد في المجتمع، والتي لم تلق إجماعاً تاماً حولها، فقد اختلف في تحديده المفكرون والخبراء، ويبدو الاختلاف بينا بين علماء الاقتصاد الذين يعتمدون معايير كمية، وعلماء الاجتماع الذين يركزون أكثر على الأبعاد الاجتماعية، ولكن مهما

تنوعت الرؤى فإن مفهوم الفقر الذي تشترك حوله كل المحاولات التعريفية، يوحى بالعجز في تحقيق الحاجات المادية والمعنوية للفرد، وذلك بغض النظر عن محددات الفقر التي تشير إلى ربطه بنمط إنتاجي محدد، أو إلى مؤشرات التي تعكس مختلف مظاهر الفقر (قيرة إسماعيل وآخرون (2003)، ص.17)

يشير مفهوم الفقر إلى الحرمان المادي الذي يتمثل في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني الحالة الصحية والعلمية والوضع السكاني للفقير ، إضافة إلى فقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الطارئة كالمرض والاعاقة والبطالة والكوارث والأزمات ، إضافة الى ما تقدم فان حالات الفقر والتهميش وضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار والتعبير ومواجهة الازمات وعدم الشعور بالأمان كلها من مظاهر الفقر فإذا كان الفقر في الماضي يعرف بعدم كفاية الدخل لشراء الحد الأدنى من السلع والخدمات فاليوم يفهم الفقر على أنه يتمثل بعدم توفر القدرات الأساسية للعيش الكريم والمتمثلة بالـ (الجوع ، تدني المستوى التعليمي ، التميز ، الضعف، الاستبعاد الاجتماعي) (الفارس عبد الرزاق (2001)، ص.25)

لقد عرف مفهوم الفقر تطورا، فخلال بداية السبعينات كان ينظر إليه على انه عدم الوصول إلى مستوى معين من الاستهلاك الغذائي، أما في منتصف السبعينات وبداية الثمانينات دخلت متغيرات أخرى فبإضافة إلى عدم الوصول إلى مستوى معين من الاستهلاك الغذائي، عدم الحصول على الملبس، المسكن، التعليم، الصحة وهذه المتغيرات تعرف بالحاجات الأساسية ، وهذا الفقر من منظور الحاجات الأساسية ، وانطلاقا من منتصف الثمانينات دخلت متغيرات أخرى في مفهوم الفقر وتم الانطلاق والانتقال إلى غياب فرص وإمكانات (الاختيار والإقصاء من المجتمع اقتصاديا اجتماعيا وسياسيا، الخوف من أن يصبح الفرد فقيرا في المستقبل الافتقار إلى الكرامة، استقلالية هذا المنظر للفقر هو منظور مقارنة الإمكانات والفرص (القدرات .).

تري نادية حسن أن هناك ثلاثة مفاهيم أساسية في بحوث الفقر هي:

- 1-الفقر المطلق: يعني أن هناك مقاييس مطلقة للفقر، لا توجد عليها اعتراضات. من المقبول بصفة عامة أن الفقراء في المجتمع هم أولئك الأفراد غير القادرين على اكتساب ضروريات الحياة، إن الفقر من خلال هذا المنظور هو حالة اقتصادية اجتماعية يكون فيها الأفراد غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية.
- 2-الفقر النسبي: يعني أن الفقر سياقي وعرضة للمعايير المتغيرة بتغير المواقف، فالفقر ليس هو في كل مكان، وليس هو نفسه في أي مجتمع من فترة تاريخية لأخرى، هكذا لا يمكننا أن نفرض المعايير الماضية على الأوقات الحالية.
- 3-الفقر الرسمي: في عام 1997 كان خط الفقر الرسمي 16.276 للأسرة التي تتكون من أربعة أفراد. يعيش الأفراد في مستويات مختلفة، بصرف النظر كما يكسبونه. كذلك تتباين تكاليف المعيشة من منطقة لأخرى ومن مدينة لأخرى وبين المناطق الريفية والحضرية. أخيرا، يفسر معيار الفقر الرسمي دخل المال ويتجاهل الوضع في الاعتبار جوانب الفقر الأخرى كالمدراس الفقيرة والرعاية الصحية وما شابه ذلك.

2- الاستراتيجيات:

يعرفها "جيفان نيومن ومورقان ستان" بأنها خطة تحدد الاختيارات الممكنة تطبيقها في أي ظرف من الظروف، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر في عملية توجيه الخطة والتي تسمى الاستراتيجية. (جرجس ميشال جرجس (2005)، ص.62)

يعرفها مجدي عزيز إبراهيم (مجدي عزيز إبراهيم (2004)، ص.216) على أنها نمط من الأفعال والتصرفات التي تستخدم لتحقيق نتائج معينة، وهذه الأفعال والتصرفات تعمل بالتالي على وقف تحقيق نتائج غير مرغوب فيها.

أما الاستراتيجية في العملية التربوية فيقصد بها الخطة التي يضعها المسؤول لتنظيم العملية التربوية، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى وضع الطرق والأساليب الناجعة في العملية التربوية، وكيفية استخدام الوسائل والوسائط بشكل فعال يؤدي بالعملية التربوية إلى الأهداف المنشودة. (مجدي عزيز إبراهيم (2004)، 272)

3- التنمية المستدامة:

شهدت نهاية القرن العشرين تنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايا البيئة والاجتماعية، فظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة، والذي تم استعماله لأول مرة سنة 1987 في تقرير لجنة بورتلند، حيث أن هذا الأخير هو أول من عرف التنمية المستدامة على أنها "تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم رهن بمستقبل الأجيال القادمة. (Observatoire de la Responsabilité Sociétale de l'Entreprise, 2003, p.3)

كما تعرف أيضا بأنها "نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع، من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للفرد، وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها (كمال رزيق (2005)، ص.3)

من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخلص أن التنمية المستدامة تركز على ثلاثة أسس وهم الركيزة الاقتصادية، والركيزة الاجتماعية، والركيزة البيئية، كما اهتمت بالتنوع الثقافي كأحد مكونات التنمية المستدامة. فبالنسبة للعنصر الاجتماعي، فمفاده أنه يمكن للفقراء الحصول بنفس الحظوظ على الموارد التي تسمح لهم بتحقيق التنمية.

II - أسباب انتشار الفقر :

تتولد ظاهرة الفقر وتتفاقم نتيجة تضافر مجموعة من الأسباب والعوامل الرئيسية التي تلعب دورا هاما فيها، والتي تتعدد بين ما هو اقتصادي كسوء توزيع الثروة والدخل وتدني معدلات النمو الاقتصادي وتراجع الاستثمارات، إلى مسببات اجتماعية كنقص الحماية الاجتماعية ونقص التغطية في نظام التقاعد، ارتفاع نسبة الأمية وتراجع الخدمات الصحية، ومنها ما هو سياسي كنفشي ظاهرة الفساد، وعدم توفر الأمن والاستقرار ... إلخ ، هنا سنقف على مجموعة من أهم العوامل والمسببات الرئيسية التي تساهم في انتشار ونفشي ظاهرة الفقر (حاج قويدر فورين (2014)، ص.18)

II.1- الأسباب السياسية والأمنية : تلعب الظروف السياسية والأمنية دورا فعالا في نفشي ظاهرة الفقر في أي مجتمع ومن بين الأسباب السياسية التي تؤدي إلى انتشار وتفاقم هذه الظاهرة نذكر:

أ- عدم الاستقرار السياسي والأمني: تشكل الصراعات والحروب سواء الداخلية أو الإقليمية عاملا مهما في تفاقم حدة الفقر، وهذا نتاج الدمار الذي تخلفه على مستوى البنى التحتية، والمنشآت والموارد الأساسية، وتعد عامل طارد للاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل، ناهيك عن الحالات الإنسانية التي تخلفها من اللاجئين، والمعطوبين والأرامل واليتامى، بالإضافة إلى ما ينتج عن هذه الصراعات من تدني لأوضاع التنمية البشرية خاصة التعليم والصحة والسكن والرعاية الاجتماعية. (بن ناصر عيسى (2003)، ص.42)

ب - العقوبات الدولية: مثل حالات الحصار الاقتصادي الذي يفرض على الدولة من قبل مجلس الأمن الدولي، يعتبر الحصار من الأمور التي أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر، وحولت شعوبا كانت في الأصل تتمتع بمستوى مرتفع من التنمية إلى حالة من التدهور الشديد ففي فلسطين وليبيا والعراق كانت الشعوب المتضررة الأول من هذه السياسات.

ج - الفساد: تشير الجهود المبذولة للحد من الفقر إلى أن الفساد يشكل عقبة بالنسبة للبلدان التي تسعى لإحداث التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة لتنميتها، ويعتبر الفساد سبب ونتيجة للفقر في مختلف تلك الدول، فهو يؤثر

على الحكومات والقطاع الخاص والمواطنين، في أصل مبادرات التنمية بسبب الانحرافات في صنع القرار، ووضع المخططات وعملية التنفيذ، فعندما تسيء هذه الجهات الفاعلة استخدام السلطة الموكلة إليها بهدف تحقيق مكاسب شخصية، فإن الفساد يعمل على مشاركة المواطنين وإهدار الموارد العامة لتذهب إلى غير مستحقيها، ويجد الفقراء أنفسهم خاسرين في نهاية سلسلة الفساد ودون دعم من الدولة أو الحصول على الخدمات التي يحتاجونها. **(شعبان فرج(2012)، ص.ص 146-147)**

II.2- الأسباب الاقتصادية : تتعدد العوامل الاقتصادية التي تساهم في انتشار ظاهرة الفقر، لذا سنتطرق لجملة من أهم المسببات الاقتصادية لهذه الظاهرة وهي :

أ- البطالة أو نقص التشغيل: يؤدي ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع إلى زيادة معدلات الفقر، وتعتبر معدلات البطالة المرتفعة عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل، وقد ساهمت سياسات الخصخصة وبرامج الإصلاح الاقتصادي في اتساع حدة هذه المشكلة من خلال انخفاض الطلب الكلي على عنصر العمل، وعجز القطاع الخاص عن امتصاص نسبة من الطلب المتزايد من مناصب الشغل.

ب- سوء توزيع الدخل واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء: إن اتساع فجوة توزيع الدخل يعتبر من بين المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها غالبية دول العالم، يتأثر التفاوت في توزيع الدخل بسببين غير مباشرين: الأول هو عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان والذي يزيد من حدته صعوبة حصول الفقراء على الائتمان، الذي يؤدي إلى الحد من قدرات الفقراء في اكتساب الرزق، ونظرا لعدم وجود أدوات ضمان لديهم يقدمونها إلى البنوك للحصول على قروض فإنهم يصبحون عاجزين عن الاقتراض لشراء أصول مادية إنتاجية مثل (آلات الخياطة)، أو الحصول على رأس مال صغير للبدء في عمل تجاري يكسبهم دخلا ، بينما يرجع السبب الثاني إلى عدم كفاية التحويلات الصافية للفقراء ومن بين الأثر الاقتصادية للتفاوت في توزيع الدخل ظهور الطبقة في المجتمع وإثراء فئة منه على حساب باقي الفئات مما يعني توقعها في دائرة التخلف والحرمان. **(يونس على أحمد(2010)، ص.ص 283-284)**

ج- انخفاض إنتاجية العمال: تعاني الدول النامية من انخفاض إنتاجية العامل الذي يؤدي إلى انخفاض عائد العمل كأحد عوامل الإنتاج وباعتبار العمل هو المصدر الأساسي للدخل بالنسبة للفقراء، فإن انخفاض عائد العمل في الدول النامية هو أحد الأسباب المهمة للفقر.

د- الديون الخارجية: تعتبر المديونية الخارجية إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الدول النامية، لأن تسديد الديون وأقساطها يستنزف جزء مهما من دخل الدولة، ويزداد الوضع خطورة إذا كان الاقتراض بهدف تسديد فوائد وأقساط الديون السابقة، هذا ما يجعل هذه الدول تدور في حلقة مفرغة من الديون، مما يؤدي إلى استمرار وتفاقم أزمات ومشاكل اقتصادية واجتماعية داخل تلك الدول ومن بينها مشكلة الفقر.

هـ- نقص كفاءة السياسة الاقتصادية: يقصد بالسياسة الاقتصادية غير السليمة تلك التي ينتج عنها خفض النمو في خلق مناصب شغل، وزيادة في مستوى الأسعار، وبالتالي ينخفض الأجر الحقيقي، إن عدم كفاءة السياسات الحكومية ستؤثر في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عن طريق أثرها على إمكانية الحصول على الموارد، وعلى كفاءة استخدامها في الإنتاج تؤدي السياسات النقدية والمالية الانكماشية إلى تخفيض نسبة الاستثمارات، وهذا سيؤدي إلى نقص في الإنتاج وفي خلق مناصب شغل جديدة، وفي توليد الدخل في الاقتصاد كما أن عدم كفاءة استخدام الموارد سيعمل على تخفيض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

و- تدهور شروط التجارة الخارجية : يؤدي تدهور شروط التجارة الخارجية بالنسبة للصادرات الرئيسية والتي تنحصر في مجموعة المواد والطاقت الأولية الخامة بالنسبة لمعظم الدول النامية والتي ترتبط أسعارها بالأسواق الدولية إلى تخفيض العوائد التي تجنيها الدول المصدرة من العملات الأجنبية، وهذا ما يؤدي بدوره إلى خفض معدل نمو نصيب

الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن طريق تخفيض الموارد المتاحة في الاقتصاد المعني إضافة إلى آثار العولمة وتحرير التجارة على اقتصاديات الدول النامية من خلال التأثير على النسيج المؤسساتي سواء العام أو الخاص، هذا الأخير الذي عادة ما يغلب عليه طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكون غير مجهزة لمواجهة المنافسة الآخذة في الاشتداد، مما يؤدي بهال إلى الإفلاس وتسريح العمال، وبالتالي زيادة عدد الفقراء والمهمشين. (لغربي اسيا (2002)، ص.7)

3.II- الأسباب الاجتماعية : من أهم الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى بروز ظاهرة الفقر نذكر :

أ- **النمو السكاني:** يشكل تزايد السكان ضغطا على الموارد والبيئة، كما يؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة إذا كانت تلك الزيادة تتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر، أي أن الزيادة في أعداد الفقراء غير مصحوبة بالزيادة في المدخلات.

ب- **انخفاض حجم الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع (الرعاية الصحية والتعليم والتكوين):** يعتبر كل من التعليم والظروف الصحية المواتية والتكوين من بين العوامل الرئيسية التي تؤهل الفرد لممارسة نشاط يضمن له دخل يوفر له متطلبات الحياة الكريمة، حيث نجد أن غالبية من يقع في دائرة الفقر له مستوى دراسي متدني، أو أنه يندرج ضمن فئة الأميين، كذلك الحال بالنسبة للتكوين الذي يسمح للفرد بكسب مهارات أو تطويره والتي تمكنه من الرفع من دخله وتحسين مستوى معيشته، في حين تتسبب الأمراض وعدم توفير مراكز وآليات تقديم الرعاية الصحية اللائقة إلى تدهور الأوضاع الصحية والمعيشية للفقراء نتيجة عجزهم عن دفع مستلزمات العلاج. (حاج قويدر قورين (2014)، ص.18)

ج- **اللامساواة:** عدم المساواة يمكن أن يضاعف من الآثار السلبية للسوق والسياسات الخاصة بالنمو، وبالتالي التقدم ضد الفقر، هذا ما يجعل من عدم المساواة مشكلة ذات خصوصية في الدول النامية حيث تضعف الأسواق الرأسمالية، وحيث لا يتمكن الفقراء الذين يفتقدون للضمانات الكافية من الاقتراض، ومن ثم تصبح قدرتهم على إقامة عمل صغير محدودة مما يحد من فرصهم في تحسين أوضاعهم. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2001)، ص.18)

III- برامج مكافحة الفقر في الجزائر :

قامت الحكومة الجزائرية باتباع العديد من الاستراتيجيات لمكافحة انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع من خلال جملة من البرامج والسياسات يمكن اجمالها فيما يلي:

1.III- نشاطات التضامن الاجتماعي :

أ. **التضامن المدرسي:** يتم الشروع في كل سنة في تنفيذ عمليات التضامن المدرسي بغية تمكين الأطفال المتدربين المنحدرين من عائلات فقيرة والمقيمين بمناطق محرومة من متابعة تدرسيهم في ظروف حسنة، حيث يتم منح إعانة مدرسية لكل طفل محتاج مسجل بإحدى مؤسسات التربية الوطنية، وكذا لكل معاق متمدرس في مؤسسة دراسية خاصة، كما يتم ضمان النقل المدرسي للأطفال المناطق النائية بتزويد البلديات بحافلات نقل، إضافة إلى منح اللوازم المدرسية للأطفال المحرومين في بداية كل موسم دراسي، وتوفير الإطعام على مستوى المدارس، مع العلم أن ما يزيد عن 3 ملايين طفل يستفيد سنويا من إعانة أو منحة التمرس المقدرة بـ 3000 دينار جزائري (وداد عباس (2013)، ص.163)

ب- **إعانات السكن:** لقد كان المساعدة الخاصة بتسهيل الحصول على السكن محل اهتمام الدولة الجزائرية وذلك من خلال تنفيذ مختلف برامج السكن الاجتماعي حيث ترجمة مساعدة الدولة للعائلات محدودة الدخل بمساهمة الصندوق الوطني للسكن في تمويل السكن، وقد ساهم في تقديم مساعدات مالية لبناء السكن التساهمي حيث بلغ عدد السكنات الممولة في هذا الإطار حوالي 5606 مسكن، إضافة إلى وضع برنامج السكن العمومي الإيجاري لفائدة العائلات التي تقطن في

سكنات هشة ، أيضا برنامج تدعيم السكن الريفي من اجل انشاء سكنات جديدة او توسيع سكنات الريفية . **(لمودة فاطمة الزهراء (2012)، ص.127)**

ج- المساعدات الموجهة للفئات المستضعفة: تتعلق بالأشخاص المسنين المرضى المزمنين والمعوقين، وذلك من خلال التكفل بالعلاج والإقامة في المستشفيات والاستفادة من الادوية مجانا، بالإضافة إلى ذلك توجد عمليات التكفل بالمعوزين وأطفال العائلات الفقيرة وذلك من خلال تنظيم الرحلات في العطل، وتوزيع قفة رمضان من كل سنة، وإقامة المطاعم المجانية للعائلات المحتاجة خلال هذا الشهر الفضيل. **(ناصر مراد (2007)، ص.2)**

2.III- الشبكة الاجتماعية : عبارة عن جهاز دعم موجه إلى فئات معينة من السكان وذلك من خلال المنحة الجرافية للتضامن، هذه المنحة أنشئت قصد مكافحة الفقر للأشخاص الذين لا يمكن إدماجهم في سوق العمل بسبب سنهم الذي تجاوز 60 سنة، او حالتهم الصحية المتدهورة خاصة المعاقين، إلا انه وحسب دراسة اعدت من طرف المركز الوطني للدراسات الخاصة بالتخطيط

فإن نسبة 75% من المستفيدين لا تتوفر فيهم شروط الاستفادة من هذه المنحة وذلك لغياب جهاز مراقبة، والصعوبات التي تواجهها الجماعات المحلية في تحديد الأشخاص المعنيين. **(لمودة فاطمة الزهراء (2012)، ص.126)**

3.III- البرنامج الوطني للتنمية الريفية : ركزت الدولة جهودها لتنمية المناطق الريفية وذلك راجع إلى تركيز اكثر من 34% من الفقراء في الريف الجزائري، حيث تعرف المناطق الريفية أشكالا للفقر اكثر حدة من المناطق الحضرية وذلك راجع لاعتبار الفلاحة المصدر الأساسي لها، ومنه فقد شكل البرنامج الوطني للتنمية الريفية آلية هامة لأجل القضاء على الفقر حيث يهدف إلى تحقيق:

- مواصلة تلبية حاجات السكان المحليين الأساسية وتحفيز المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب على التنمية وذلك قصد تقليص تدفقات الهجرة نحو المدن.

- تدعيم الأنشطة المولدة للدخل ولمناصب الشغل المساعدة على تحسين الامن الغذائي، إضافة إلى تدعيم حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية ومواصلة برنامج السكن الريفي. **(لمودة فاطمة الزهراء (2012)، ص.126)**

4.III- أجهزة التشغيل على أساس العقود

أ- الوكالة الوطنية للتشغيل : أنشئت في سبتمبر 1989 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة حيث تقوم هذه الوكالة بمعرفة وضعية سوق العمل (العرض -الطلب -ومحددتهما) للوصول إلى افضل تكامل بين الاليتين ، كما انها تلعب دورا استشاريا من حيث التشغيل والتأهيل على المستوى المتوسط ، وبذلك في تقوم بالمشاركة في العملية الحقيقية لخلق الوظائف ، ونشير إلى انه تم إنشاء وكالات جهوية في كل أقطاب الوطن من اجل إحداث التكامل والاتصال بين مختلف الولايات وبين المديرية العامة قصد تسهيل مهمة تداول المعلومات التي تشكل بذورها المادة الخام للوكالة للتخطيط وتنفيذ الأهداف المسطرة. **(الوكالة الوطنية للتشغيل تم تصفح الموقع يوم 2017/05/29)**

ب- برنامج تشغيل الشباب: تمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات ذات منفعة عامة منظمة من قبل الجماعات المحلية والإدارية، وفي تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل خاصة المقصين من النظام التربوي، وذلك بغيت تسهيل إدماجهم في الحياة المهنية، هذا البرنامج ممول من قبل الدولة بإعانات وفق عدد المستفيدين ومستوى الاجر على حساب الاجر الوطني المضمون، من اهداف هذا البرنامج: **(مبروك ساحلي (2013)، ص.381-382)**

- تخفيض البطالة وإدماج أكبر عدد من الشباب العاطل عن العمل.

- إعادة الاعتبار للعمل وتطوير الحركة التعاونية.

ج- برنامج الإدماج المهني للشباب: بعد فشل البرامج السابقة جرى تنظيم جلسات وطنية حول سياسة إدماج الشباب في ديسمبر 1989 شارك فيها مجموعة من الوزارات المعنية وتم الاتفاق على اهداف جديدة لسياسة تشغيل الشباب والوسائل الواجب تتبعها لصالح 68% من الشباب الجزائري، ومن بين هذه الأهداف تشجيع الشباب على خلق مناصب

شغل بأنفسهم من خلال التعاونيات الخاصة بالشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (16-27) سنة، كما قام هذا البرنامج على المبادئ التالية:

-تفضيل الشغل المنتج والدائم.

-خلق الشغل بأقل تكلفة وإضفاء الطابع المحلي على مبادرات تشغيل ونشاطات الشباب.

-تفضيل الإدماج عن طريق التكوين.

د-جهاز المساعدة على الإدماج المهني: تم إقرار هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في أفريل

2008 والذي تتكفل بتسييره ومتابعته الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعاون مع المديريات الولائية للتشغيل، هدفه تشجيع

الإدماج المهني للشباب طالبي العمل، بحيث يستفيد الشباب في هذا الإطار بعقود عمل لسنة واحدة قابلة للتجديد مرة

واحدة في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية بالنسبة لحاملي

الشهادات وعقود الإدماج المهني، وسنة واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة للتكوين لذي الحرفيين المعلمين، وهذا الجهاز

موجه لثلاث فئات من طالبي العمل وهم: **(مجدولين ذهنية، ونجوى حبة (2011))**

-عقود الإدماج لحاملي الشهادات الجامعية والتقنيين الساميين.

-عقود الإدماج المهني لخرجي مراكز التكوين المهني ذوي المستوى الثانوي.

-عقود التكوين والإدماج للأشخاص بدون تكوين أو تأهيل.

ه-عقود ما قبل التشغيل : وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم 402/98 المؤرخ في 1998/12/02، يهدف إلى

زيادة تشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق العمل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد

ما قبل التشغيل في إكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج المهني في المؤسسات العمومية والخاصة ، وهذا البرنامج

موجه للشباب ذوي الشهادات العاطلين عن العمل الجامعيين والتقنيين الساميين والذين تتراوح اعمارهم ما بين 19 و 35

سنة ، وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة العقد الذي يمكن ان يصل إلى

سنتين ، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات بدفع من صاحب العمل. **(الحبيب بن بايرو، محمد عبد العزيز بن**

كاملة (2011))

و-التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة: هي عملية تشغيل ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلديات مقابل

تعويض محدد ب3000 دج لكل شهر تكون الاستفادة منه لشخص واحد من العائلة دون أي شرط محدد عدا الأشخاص

البالغين السن القانوني للعمل والعاطلين عن العمل ، وطريقة تشغيلهم تتم وفق القوانين الخاصة بالتشغيل العادي .

III 5-تطوير العمل المستقل وتنمية روح المبادرة : تهدف هذه الأجهزة إلى ترقية وتطوير العمل الحر او المستقل ،

وتشجيع روح المبادرة التي يقوم بها بعض الشباب ، من خلال خلق بعض الحرف او الورشات الحرفية التي تدخل ضمن

مجال تخصصهم المهني او التمهين حيث لا يحتاجون في ذلك سوى لمبالغ مالية صغيرة او متوسطة لاقتناء بعض أدوات

الإنتاج ، او المواد الخام المستعملة في المهنة أو الحرفة ، او بناء مقرات لممارسة نشاطهم ، وقد ساهم ذلك في ظهور

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي مؤسسات عرفها المشرع الجزائري في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2001 على انها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 1 إلى 250 عامل

ولا يتعدى رقم اعمالها السنوي 2 مليار دج كما تستوفي معايير الاستقلالية. **(القانون رقم 01-18 ماضي في 12 ديسمبر**

2001)

لقد اتبعت الدولة الجزائرية مجموعة من الاليات لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

-الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب

-الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة

-الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

-صندوق ضمان القروض.

IV- الإجراءات الميدانية

أجريت الدراسة الحالية في مدينة تبسة، سنة 2017 م، شملت مجموعة من الاسر الفقيرة التي تتلقى مساعدات من احد المؤسسات التي توفر الدعم الاجتماعي للعائلات الفقيرة، هذه الاسر قد تشمل (المطلقة او الارملة - - المسن الذي ليس له دخل - اليتيم القاصر - المعاق...الخ).

إعتمدت الدراسة على منهج البحث الميداني الذي يتلاءم وطبيعة الدراسة التي تصنف ضمن الدراسات الاستطلاعية، حيث تتطلب استخدام المنهج الكمي والكيفي، وذلك بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والحقائق، عن أسباب انتشار الفقر في المجتمع الجزائري، ومدى فعالية الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة الجزائرية للحد او التقليل من إنتشار ظاهرة الفقر، اما اختيار العينة فقد كان مبني على أساس اخذ الفئة التي لها علاقة مباشرة بالموضوع، وهم مجموعة من الاسر الذين يتلقون مساعدات من الدولة في اطار احد برامج مكافحة الفقر في المجتمع الجزائري ، اتصلنا بهم مباشرة ، الامر الذي الزمنا ان تكون المعاينة غير احتمالية، لذلك لجانا الي المعاينة القصدية(مريس انجلس (2004)، ص.61)، انطلاقا من كون الاسر المختارين تكون لهم نفس السمات والخصائص الملائمة للتعريف بمجتمع البحث، وقد قدر حجم العينة ب20 اسرة لأجل فهم وتفسير الدراسة وإعادة بنائها في سياقها الطبيعي كان من البديهي أن نلجأ في ذلك إلى استخدام مجموعة من التقنيات والأدوات البحثية ونظرا لاختيارنا منهج البحث الميداني كمنهج أساسي في الدراسة فقد كان لزاما علينا أن نختار الأدوات المنهجية التي ترتبط بهذا المنهج والتي تستلزم المزج بين التقنيات الكمية والكيفية فكان اعتمادنا على الملاحظة والمقابلة.

V- تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية: سوف نتناول الآن تحليل البيانات، التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية التي اشتملت على 20 مبحوثا، فبعد عرض المفاهيم الأساسية للدراسة والإجراءات المنهجية المتبعة فيها، أصبح لزاما علينا أن نتناول الإطار الميداني لها، حتى نتمكن من خلاله الإجابة على التساؤلات، وبالتالي التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تفيد في تفسير مشكلة البحث. وبناء على ذلك سيتم تناول كالتالي:

1.V- أسباب انتشار الفقر : لقد حاولنا الإجابة عن هذا السؤال من خلال بعض المؤشرات التي رأينا أنها تخدم الموضوع، فمن خلال تحليلنا للمعطيات الميدانية التي تحصلنا عليها من خلال أجوبة المبحوثين توصلنا إلى انه من اهم أسباب انتشار الفقر في المجتمع الجزائري من وجهة نظر المبحوثين ما تمثله وحدات التحليل بالجدول رقم 01

الجدول رقم 01: أسباب انتشار الفقر من وجهة نظر الاسر

فئة الموضوع: أسباب انتشار الفقر من وجهة نظر الاسر		
رقم الوحدة	وحدة التحليل	التكرار
01	الشغل (عدم توفر فرص العمل)	20
02	عدم القدرة على توفير مستلزمات التعليم	20
03	غياب التكفل الصحي	17
04	الافتقار إلى السكن اللائق	12
05	سوء التغذية	20

يتبين من خلال الجدول رقم 01المتعلق بأسباب انتشار الفقر في المجتمع الجزائري ان جل المبحوثين اجمعوا على خمس وحدات تحليل أساسية، فقد احتلت وحدات التحليل عدم توفر فرص العمل، حرمان الأبناء من التعليم، سوء التغذية، المرتبة الأولى في إجابات المبحوثين، حيث قدرة عدد التكرارات 20 إجابة ، مقارنة بوحدة تحليل غياب التكفل الصحي التي احتلت المرتبة الثانية ب17 إجابة، لتليها وحدة تحليل الافتقار إلى السكن اللائق ب 12 إجابة .

من خلال القراءة التحليلية للجدول يتبين ان اغلب المبحوثين ربطوا انتشار الفقر في المجتمع الجزائري على وجه العموم، والمجتمع التبسي على وجه الخصوص، بالجانب المادي، أي عدم توفر فرص عمل وبالتالي إنعدام الدخل ، هذا الأخير الذي يرتبط بالقدرة الشرائية للفرد، فاذا ما كان منخفض سيكون الفرد عاجز على تلبية حاجاته الضرورية (التعليم ، الصحة ، التغذية ، السكن)، مما ينجر عنه مؤشر اخر يتمثل في مستوى الانفاق الاستهلاكي، كما أن انخفاض الدخل أو انعدامه سيرتبط بمظاهر الحرمان المادي ،وسيكون له انعكاس على سلوكيات الفرد الفقير واتجاهاته وحتى منظومة القيمة التي يحملها سواء تجاه أعضاء الجماعة او المجتمع. كما ان غلاء تكاليف العلاج تجعله يتهاون في إجراء التحاليل الطبية او الاشعة إلى جانب تدني الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية وكذلك الغلاء الفاحش للأدوية، زيادة على ما قد تسببه هذه الأوضاع من انتشار بعض الامراض العضوية الناتجة عن اضطرابات نفسية كالتوتر والقلق.

2.V- الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة للحد من انتشار الفقر: من خلال سؤالنا لأفراد العينة عن البرامج التي تتبعها الدولة الجزائرية للتخفيف من انتشار ظاهرة الفقر، وهل هم على علم بها ، وانهم من المستفيدين منها، جاءت اجاباتهم موضحة حسب الجدول رقم 02

الجدول رقم 02: يتعلق بالبرنامج المتبعة من طرف الدولة للتخفيف من انتشار الفقر

البرنامج المتبعة من طرف الدولة للتخفيف من انتشار الفقر	الاستفادة	عدم العلم بالبرنامج
01	التضامن الاجتماعي	التضامن المدرسي
		اعانات السكن
		المساعدات الموجهة للفئات المستضعفة
02	الشبكة الاجتماعية	10
03	البرنامج الوطني للتنمية الريفية	20
04	أجهزة التشغيل على أساس العقود	الوكالة الوطنية للتشغيل
		برنامج تشغيل الشباب
		برنامج الإدماج المهني للشباب
		جهاز المساعدة على الإدماج المهني
		عقود ما قبل التشغيل
05	تطوير العمل المستقل وتنمية روح المبادرة	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
		الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب
		الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة
		الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
		صندوق ضمان القروض

يتبين من خلال القراءة الإحصائية للجدول رقم 02 المتعلق البرنامج المتبعة من طرف الدولة للتخفيف من انتشار الفقر وبمدى استفادتهم من هذه البرامج جاءت إجابات المبحوثين متباينة بين من استفادة من بعض هذه البرامج، وبين من لا علم له بها .

من خلال القراءة التحليلية للجدول يمكن القول ان اغلب المبحوثين استفادوا من المنحة المدرسية المقدرة ب3000 دج لكل طفل ممتدرس، وهو حق كفله الدول، إضافة إلى استفادة بعض المبحوثين من برامج تشغيل الشباب، وهي الفئة التي لها شهادات جامعية وشهادات من التكوين المهني ، في حين استفادة بعض المبحوثات من الشبكة الاجتماعية والتي وفرت لهم مناصب عمل غير دائمة وتقريبا كلهم نساء ، مقارنة بذلك أجاب أغلب المبحوثين انهم لم يستفيدوا من هذه

البرامج، وقد ارجع بعضهم السبب إلى عدم علمهم بهذه البرامج ، في حين ارجع البعض الآخر عدم الاستفادة من هذه البرامج الي بيروقراطية التسيير ومنحها بالمحسوبية ،

3.V- مدى فعالية هذه البرامج في التخفيف من حدة انتشار ظاهرة الفقر

إن تحديد مدى فعالية البرامج التي اتبعتها الدولة الجزائرية في التخفيف من إنتشار الفقر يتطلب منا معرفة مدى نجاح هذه البرامج في الوصول لتحقيق الأهداف الرئيسية التي حددت له، باعتبار ان رفع معدل النمو الاقتصادي، وتوفير الشغل وتخفيض نسبة البطالة، والقضاء على الامية، وتوفير السكن وتحسين المستوى الصحي يقودانا حتما إلى التخفيف من انتشار الفقر .

1- **توفير الشغل وتخفيض نسبة البطالة:** لقد راهنة الدولة الجزائرية ومازالت تراهن على استحداث برامج وأجهزة التشغيل، مثل برامج عقود ما قبل التشغيل، وبرنامج دعم وتشغيل الشباب ansej الذي نشر الفكر المقاو لاتي للشباب، ودفعه لإنشاء مؤسسات مصغرة للقضاء على البطالة من جهة، وامتصاص الفقر من جهة ثانية، وذلك من خلال المساهمة الفعلية في خلق ثروة ورفع الناتج القومي للبلاد ، ورغم ان سياسة التشغيل في الجزائر قضت على بعض الظواهر السلبية ، كتحسين المستوى المعيشي لبعض الاسر نوعا ما ، ودخول المرأة عالم الشغل ، والقضاء على بعض اسباب التسرب المدرسي ، إلا ان صيغ بعض البرامج ،كبرامج عقود ما قبل التشغيل كانت لها اثار سلبية واضحة كتدني الراتب الشهري للعامل ، كما ان تعليمية فتح عقود ما قبل التشغيل المسيرة من طرف الوكالة المحلية للتشغيل "الأجل غير المحددة" لم يتم تقنينها بشكل رسمي ، أيضا لم يتم ترسيم المستفيدين من عقود المساعدة على الادماج المهني باي شكل من الاشكال، ولم يتم الإشارة للترسيم مطلقا، ويمكن القول ان الهدف الاساسي المسطر من برنامج عقود ما قبل التشغيل لم يحقق ولم يتم معالجته، لان هدف هذه البرامج كان معالجة مشكل حاملي الشهادات وتوفير مناصب شغل دائمة لهم، لكن الملاحظات الامبريقية بينت أن حامل عقود ما قبل التشغيل لا يعتبر عامل حقيقي، لأنه ليس له الحق في التقاعد في اطار التشريع المعمول به.

2-توفير السكن اللائق للأفراد:

يعتبر توفر سكن لائق من الحاجات الأساسية التي توفر للفرد الامن والاستقرار، غير ان الجزائر ولمدة طويلة تعرف أزمة في هذا القطاع، كان لها اثرها السلبي على مستوى المعيشي، لقد حاولت الدولة الجزائرية التحدي لهذه الازمة باتباع استراتيجية وطنية، كان الهدف منها حصول كل مواطن على سكن لائق، فتتوعت صيغ وطرق التمويل بين البيع بالإيجار والقرض العقاري المسير الخ

لقد ظلت سياسية الجزائر في توفير السكن اللائق، تعتمد في مجملها على الدور الأساسي للدولة في الإنجاز والتسيير بما في ذلك التمويل والتوزيع، وقد زاد هذا من أزمة السكن تعقيدا، هذه السياسة برهنت في العديد من المرات على فشلها في تحقيق الهدف المنشود، بالرغم من المبالغة الباهظة التي صرفت في هذا القطاع ،لان الجماعات المحلية التي كلفت بهذه المهام في المجال العمراني كانت اغلبها تعاني من نقص الإمكانيات المادية والبشرية المناسبة للقيام بهذه المهام.

3-اتاحة فرصة التعليم لكل فرد في المجتمع:

بذلت الدولة الجزائرية مجهود كبير لتحسين وضعية التعليم ، من بينها ضمان التعليم المجاني لكل طفل لمدة تسعة سنوات ، كما فامت بإنجاز العديد من الهياكل البيداغوجية في اطار البرنامج التكميلي والبرنامج الخماسي ، بالإضافة إلى ضمان النقل المدرسي للمناطق النائية وتوفير الاطعام عن طريق المطاعم المدرسية ، وتقديم الرعاية الصحية لهم ، مما خفف على كاهل الاسر الفقير ، إلا أنه رغم كل هذه الإنجازات ما زال التعليم في الجزائر يعاني من العديد من النقائص مثل نسبة الامية التي ما زالت مرتفعة ، أيضا التواضع في نسبة الانفاق على التعليم المتدنية مقارنة ببغض الدول .

VI - نتائج الدراسة

إن تحديد مدى فعالية الاستراتيجيات التي ابتعتها الدولة الجزائرية في تخفيض نسبة الفقر، يتطلب منا معرفة مدى نجاح البرنامج في تحقيق الأهداف الرئيسية التي حددت له، لقد عرفت جميع المؤشرات المرتبطة بالتخفيف من حدة انتشار الفقر تحسنا خلال الفترة 2014/2005 التي تزامنت مع تطبيق البرنامج التكميلي والبرنامج الخماسي، فعلى سبيل المثال ازداد نمو الاستهلاك الفردي، ويرجع ذلك إلى الزيادة التي شهدتها الدخل الفردي، و زيادة حجم الأجور. كما شهد كل من قطاع التعليم والصحة والسكن بعض التحسن مما كان له أثر على تخفيض نسبة الفقر. عموما نجد أن النتائج المحققة خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي ساهمت في تخفيض نسبة الفقر في الجزائر، لكنها لم تقضي عليها ويمكن ان نرجع ذلك الي عدة أسباب أهمها:

- 1- هيمنة التنظيم البيروقراطي على مختلف المؤسسات مما ينعكس سلبا على تشجيع المبادرات الاستثمارية وخلق كل المشاريع المقترحة لمحاربة الفقر.
- 2- عدم تشجيع القطاع الخاص في دعم برامج مكافحة الفقر على المستويين المحلي والوطني، وذلك قد يكون من خلال نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية.
- 3- غياب الشفافية في سياسات السكن الممنهجة، والتي قد تكون أكثر وعيا وانفتاحا على مختلف الشرائح الاجتماعية.
- 4- يرجع اخفاق البرامج والاستراتيجيات لإتاحة الشغل وتوفير السكن والمساعدة لعمومي أيضا إلى عاملين هما: أولا التسيير اللاعقلاني للبرنامج وذلك من خلال عدم متابعة الدولة للإمدادات والمساعدات ما أدى إلى عدم وصولها إلى مستحقيها، وثانيا ضخامة الحاجات.
- 5- الاستراتيجيات التي تبنتها الدولة لم تكن فعالة لأنها كانت برامج غير واضحة ونتائجها كانت مؤقتة نظرا لأنها لم ترتبط بهدف الحد من ظاهرة الفقر في السياق التنمية الشاملة، بل كانت سياسات ترقيعيه بالدرجة الأولى.

قائمة المراجع

- 1- قبيرة إسماعيل واخرون(2003)، عولمة الفقر، القاهرة، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، ص.17.
- 2- الفارس عبد الرزاق(2001)، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ص.25.
- 3- مجدي عزيز إبراهيم (2004)، ص.216.
- 4- جرجس ميشال جرجس(2005)، ص.62.
- 5- مجدي عزيز إبراهيم (2004)، مرجع سابق، ص. 272.
- 6- Observatoire de la Responsabilité Sociétale de l'Entreprise, Développement durable et entreprises, afnor, 2003, p.3
- 7- كمال رزيق(2005)، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، الجزائر، مجلة علوم الإنسانية، السنة الثالثة: العدد 25 نوفمبر، ص.3.
- 8- حاج قويدر قورين(2014)، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، الجزائر، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد12، ص.18.
- 9- بن ناصر عيسى(2003)، مشكلة الفقر في الجزائر، الجزائر، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقاسم، تلمسان، العدد2، ص.42.
- 10- شعبان فرج(2012)، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإيفاق العام و الحد من الفقر-دراسة حالة الجزائر2000-2010، الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3، ص. 146-147.
- 11- يونس على أحمد(2010)، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل، مجلة الإدارة الاقتصادية، العدد33، ص.283-284.

- 12- لغربي اسيا (2002)، **اثار الفقر والبطالة على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا** ، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، ص.7
- 13- حاج قويدر قورين(2014)، مرجع سابق، ص.18
- 14- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2001) ، تقرير التنمية البشرية، **توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية**، ص.18
- 15- وداد عباس (2013)، **سياسات مكافحة الفقر دراسة حالة الجزائر**، الجزائر، مجلة الندوة للدراسات القانونية ، ع 1 ، ص.163
- 16- لمودة فاطمة الزهراء (2012)، **أستراتيجية التنمية البشرية في مكافحة الفقر**، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، ص.126
- 17- ناصر مراد (2007)، **تشخيص ومكافحة ظاهرة الفقر في الجزائر**، الجزائر، مداخلة في مؤتمر : تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي ،جامعة سعد دحلب، البلدة، 1-3 جويلية ، ص.2
- 18- لمودة فاطمة الزهراء (2012)، نفس المرجع ،ص.127
- 19- لمودة فاطمة الزهراء (2012)، نفس المرجع ،ص.127
- 20- الوكالة الوطنية للتشغيل تم تصفح الموقع يوم 2017/05/29 <http://www.anem.dz/>
- 21- مبروك ساحلي (2013)، **توزيع عدالة القروض الاجتماعية في سوق العمل في الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1، ص.ص. 382.381
- 22- مجلولين دهنية، ونجوى حبة (2011)، **دور سياسة التشغيل في تقليص الفجوة بين عرض عمل حاملي الشهادات الجامعية واحتياجات السوق المحلية** ، ورقة قدمة في الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، كلية الحقوق ، جامعة بسكرة ، 13-14 افريل
- 23- الحبيب بن بايرو، محمد عبد العزيز بن كاملة (2011)، **التشغيل في الجزائر مدخل لتطوير وعصرنة البرامج والاليات لتفعيل التنمية**، ورقة قدمة في الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية ، كلية الحقوق ، جامعة بسكرة ، 13-14 افريل
- 24- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 01-18 ماضي في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية ،العدد77، المؤرخة في 15 ديسمبر 2001
- 25- مريس انجلس (2004)، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية** ، ترجمة بوزيد صحراوي واخرون ، الجزائر ، دار القصة للنشر ، ص.61، ط2،

كيفية الاستشهاد بهذا المال حسب أسلوب APA:

إيناس بوسحلة (2020)، **وبرامج الحد من الفقر من منظور الاسرة الجزائرية (دراسة ميدانية بولاية تبسة)** ، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 12(01)/ 2020، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص. 401-414.